حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 45 الثلاثاء 22 سبتمبر 2020

بعد إيقاف الأهلي ومصر شهادات العائد المرتفع 15%

بداية تسعير جديد للفائدة على الجنيه

أمنية إبراهيم

في خطوة تشير إلى إحكام السيطرة على معدلات التضخم عند المستويات المستهدفة، وتؤكد اتجاه الاقتصاد نحو التعافي من آثار كورونا، أعلن بنكا الأهلي المصري ومصر أمس الإثنين، إيقاف شهادات العائد المرتفع 15% أجل عام، والتي تم طرحها منتصف شهر مارس الماضي في ذروة إجراءات مواجهة تداعيات كورونا، لتبدأ مرحلة جديدة في تسعير الأوعية الادخارية بالعملة المحلية في البنوك.

وأكد يحيى أبو الفتوح، نائب رئيس البنك الأهلي المصري، وجود عدة أسباب وراء إيقاف إصدار الشهادة البلاتينية الجديدة أجل عام ذات العائد 15%، أبرزها انحسار تداعيات أزمة كوفيد 19، وعودة النشاط الاقتصادي وعجلة الإنتاج إلى طبيعتها.

وأشار أبو الفتوح، في تصريحات لنشرة حابي، إلى أن مدة الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل كل من: الحكومة والبنك المركزي لمواجهة انتشار جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية كانت لفترة 6 أشهر، والتي انقضت بالفعل ونجحت في العبور بالاقتصاد المصري بأقل الخسائر الممكنة، وكذلك شهادة البنك الأهلي التي كان لها دور هام في توفير عائد جيد لأصحاب المدخرات في وقت الأزمة.

وقال أبو الفتوح، إن مصر تجاوزت المرحلة الصعبة من تداعيات أزمة كورونا، ولعبت وحدات القطاع المصرفي فيها دورًا بارزًا بتأجيل الاستحقاقات الائتمانية لجميع الشركات والأفراد، مؤكدًا أن المرحلة الحالية تطلب التشجيع على الاستثمار وتوظيف وتدوير الأموال.

وأضاف أبو الفتوح، أن استمرار تراجع معدل التضخم كان محفزًا قويًا أيضًا لاتخاذ قرار بإيقاف الشهادة بعد مرور فترة الإجراءات الاحترازية لمواجهة تداعيات كورونا، مؤكدًا أن الأوعية الادخارية الموجودة حاليًا بالبنك الأهلي تقدم فائدة حقيقية موجبة مرتفعة ومرضية جدًا للعملاء.

وكشف أبو الفتوح، أن عدد المستفيدين من شهادة العائد المرتفع 15% بالبنك الأهلي بلغ نحو 1.7 مليون عميل، بإجمالي حصيلة بلغت 280 مليار جنيه في نحو 6 أشهر.

يحيى أبو الفتوح
نائب رئيس البنك الأهلي المصري

يحيى أبو الفتوح:

مصر تتجاوز المرحلة الصعبة من تداعيات كورونا والقادم يحتاج للتشجيع على الاستثمار

عاكف المغربي
نائب رئيس بنك مصر

عاكف المغربي:

شهادة ابن مصر جمعت 103 مليارات جنيه

وقال عاكف المغربي، نائب رئيس بنك مصر، في تصريح لحابي، أنه تقرر وقف إصدار شهادة ابن مصر ذات العائد القياسي 15%، كاشفًا عن جمع الشهادة نحو 103 مليارات جنيه حصيلة خلال مدة طرحها.

من جانبه أوضح أبو بكر إمام، رئيس قطاع البحوث ببنك الاستثمار سيجما كابيتال، أن شهادات بنكي الأهلي ومصر حققت أهدافها في فترة تداعيات كورونا، حيث استهدفت تعويض أصحاب المدخرات وخاصة القطاع العائلي وتوفير عائد مرض بعد قرار البنك المركزي الاستثنائي بخفض أسعار الفائدة الأساسية 3 نقاط مئوية بشكل استباقي لمواجهة الانعكاسات السلبية للجائحة على النشاط الاقتصادي.

أبو بكر إمام رئيس قطاع البحوث
ببنك الاستثمار سيجما كابيتال

أبو بكر إمام:

الاقتصاد يحتاج الآن لزيادة معدلات الإنفاق لمواجهة أي ركود محتمل

وأضاف إمام، أن الشهادات ذات العائد 15% كان لها دور أيضًا في التحكم في مستويات السيولة بالسوق لمكافحة التضخم وإبقائه قيد السيطرة، موضحًا أن البنك المركزي بات مطمئنًا إلى حد كبير تجاه التضخم، وأصبح لديه مستهدفات أخرى يسخر آلياته وأدواته للوصول إليها منها مجابهة شبح الركود.

رضوى السويفي رئيس قطاع البحوث
ببنك الاستثمار فاروس القابضة

رضوى السويفي:

إيقاف الشهادات ليس علامة على خفض وشيك للفائدة في اجتماع الخميس

وقال إمام: البنوك الحكومية تحملت تكاليف مرتفعة ومن الصعب أن تستمر لأكثر من ذلك خاصة أن الأمور استقرت إلى حد كبير، والاقتصاد الآن يحتاج لزيادة معدلات الإنفاق للقضاء على مخاوف الركود الاقتصادي.

واستبعد إمام، أن يكون تحرك البنوك العامة دلالة على خفض البنك المركزي لأسعار الفائدة في اجتماعه الخميس المقبل، مؤكدًا أن تحريك مؤشر الفائدة مرهون بتعافي موارد السياحة وتحويلات المصريين في الخارج، وأنه لا يمكن المجازفة الآن بجاذبية عائد أذون الخزانة للمستثمرين الأجانب.

وأكدت رضوى السويفي، رئيس قطاع البحوث ببنك الاستثمار فاروس القابضة، أنه لا يمكن اعتبار إيقاف بنكي الأهلي ومصر لشهادات 15% علامة أو إشارة لخفض وشيك في أسعار الفائدة في اجتماع السياسة النقدية القادم، مؤكدة أن المستويات الحالية تعطي توازنًا جيدًا بين النمو الاقتصادي واعتبارات الموازنة ودعم الشركات مع مبادرات التمويل، كما أن ارتفاع الفائدة الحقيقية يمنع انتشار الدولرة، ويحافظ على استمرار توجه التدفقات الأجنبية إلى أدوات الدخل الثابت في مصر.

وقالت السويفي، إن قرار بنك الاستثمار القومي بخفض العائد على الشهادات يعود لإلغاء الإعفاء الضريبي على استثماراته في أذون الخزانة والسندات الحكومية، وبالتالي انخفاض أرباحه منها.

وأضافت السويفي: "لا نختلف على وجود فرصة أمام البنك المركزي لخفض أسعار الفائدة في ضوء ارتفاع معدل الفائدة الحقيقية، ولكن أغلب الظن أن صانع السياسة النقدية سيؤجل هذه الخطوة قليلًا لحين استقرار أوضاع موارد النقد الأجنبي والتدفقات الدولارية للدولة".

حتى نهاية يونيو المقبل

التجارة والصناعة تعلن انتهاء أزمة الرسوم الكينية وتمديد العمل باتفاقية الكوميسا

محمد البهي: القرار يمهد لزيادة التواجد في الأسواق الإفريقية وإتمام التعاقدات الأخيرة

شاهندة إبراهيم

أعلنت وزيرة التجارة والصناعة نيفين جامع انتهاء أزمة فرض السلطات الكينية رسومًا جمركية على الصادرات المصرية بالمخالفة لاتفاقية الكوميسا، حيث تم تمديد العمل ببنود الاتفاقية حتى نهاية يونيو المقبل.

وقال محمد البهي، رئيس لجنة الضرائب باتحاد الصناعات ورئيس مجلس إدارة شركة لانا لمستحضرات التجميل، إن قرار الوزيرة جاء لينهي أزمة العديد من رسائل الشحن المعلقة في الموانئ الكينية، وإتمام التعاقدات التي أبرمها المصدرون خلال الفترة الأخيرة قبيل فرض الرسوم.

وأضاف في تصريحاته لنشرة حابي الصادرة عن بوابة حابي جورنال، أنه من المؤكد أن كل دولة لديها احتياجات خارجية، ووقف العمل بالاتفاقية كان سينعكس على جميع الأطراف المعنية وفرض رسوم متبادلة، لافتًا إلى أن أهم الواردات الكينية التي تدخل السوق المصرية تتمثل في الشاي وبعض المنتجات الزراعية وهي تمثل نسبة كبيرة من صادراتها، وفي نهاية المطاف فإن كل دولة تبحث عن مصلحتها وعدم التأثر سلبيًا على حركة صادراتها.

وتابع أنه لا توجد دولة حاليًا في إفريقيا إلا وتتمتع بمعدلات نمو مرتفعة، وعلى سبيل المثال وليس الحصر مالي ورواندا، مؤكدًا أن هناك دولًا كثيرة قد تكون متوسطة في الجنوب الإفريقي ولكنها أكثر فعالية من كينيا في الوقت الحالي.

ونوه إلى أن هناك شركات عديدة أنشأت بالفعل في الدولتين المذكورتين فروعًا لشركاتها ومكاتب تجارية، كما أنه من المرتقب تدشين فروع أخرى في عدة دول وذلك إذا ما تم التوقيع على اتفاق التجارة الحرة الثلاثية، على نحو يمهد الطريق أمام زيادة الصادرات المصرية ويحد من مخاطر الائتمان.

بدعوى وقف العمل بالكوميسا
كينيا تلغي الإعفاء الجمركي لمنتجات مصر ودول أخرى وتفرض رسوما بنسبة 25%
وزارة التجارة ترفع مذكرة عاجلة للدكتور مدبولي وتخاطب دول الاتفاقية
بكر بهجت
تأخيذا لما نشرته حابي الأسبوع الماضي
دول الكوميسا توافق على تمديد العمل ببنود الاتفاقية ليونيو 2021
كينيا تقرر استئناف العمل بالجمارك المغربية على بضائع الدول الأعضاء
بكر بهجت وهاروق يوسف
لحين التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية
كينيا تقترح تمديد العمل ببنود الكوميسا ليونيو 2021
رئيس التمثيل التجاري: الجهاز تلقى بالفعل نسخة من الخطاب وحتى الآن لم نتوصل لقرار
بكر بهجت

تغطية حابي لأزمة الرسوم الكينية

وفي بيان أمس قالت نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة إن الوزارة متمثلة في جهاز التمثيل التجاري أجرت اتصالات مكثفة مع اتحاد شرق إفريقيا للموافقة على مد الاستثناء الممنوح لدول كينيا ورواندا وبوروندي وأوغندا الأعضاء بالاتحاد وتجمع الكوميسا لمنح باقي الدول الأعضاء بالكوميسا إعفاءً جمركيًا شاملًا، حيث وافق الاتحاد على مد الاستثناء حتى 30 يونيو 2021.

وأكدت الوزيرة أن جهاز التمثيل التجاري تابع عن كثب خلال الفترة الماضية تطورات الأزمة الناتجة عن قيام السلطات الكينية بفرض رسوم جمركية على وارداتها من مصر وذلك بالمخالفة لاتفاقية الكوميسا، مشيرة الى ان المكتب التجاري المصري في كينيا قام بالتنسيق مع مختلف الدوائر الحكومية وغير الحكومية لحث السلطات الكينية على الالتزام بالتخفيضات الجمركية في إطار الكوميسا.

وعن قرار الوزيرة الصادر الأسبوع الماضي بالسماح بإعادة تصدير الكحول ومشتقاته والماسكات الجراحية والمستلزمات الطبية للوقاية من فيروس كورونا المستجد، قال البهي إنه كان متوقعًا، نظرًا لأنه كان حظرًا مؤقتًا نتيجة الاحتياجات المُلحة للبلاد من مستلزمات الوقاية من العدوى، مشيرًا إلى أنه يصب في صالح الدولة في ضوء زيادة كبيرة متوقعة في عوائد العملة الصعبة، وسط وجود نقص في المواد المطهرة والكمامات على مستوى العالم.

وأضاف أن جميع الأسواق الخارجية متعطشة لتغطية احتياجاتها من المستلزمات الطبية، فضلًا عن أن مسألة تصدير الشركات المصرية ترجع في الأساس إلى تعاقدات كل كيان على حدة ووفقا لمعيار علاقاتها التجارية، مشيرًا إلى أن السوق الأمريكية من أكثر الأسواق التي تعاني نقصًا في المواد المطهرة، مؤكدًا على ضرورة أن وجود آلية ترتكز على العامل السعري المنافس، مما سيعزز الاستفادة وفتح آفاق جديدة للتصدير.

لزيادة الصادرات وتعميق الإنتاج المحلي

الحكومة تقترب من إقرار سعر توريد الغاز للمصانع عند 3 دولارات

اللجنة المختصة تجاوبت مع مذكرة اتحاد الصناعات عند وضع المعدلات الجديدة

بكر بهجت

اقتربت الحكومة من إقرار الأسعار الجديدة لتوريد الغاز إلى القطاع الصناعي عند 3 دولارات للمليون وحدة حرارية بدلًا من 4.5 دولار، وذلك من خلال لجنة متابعة آلية التسعير التلقائي للمواد البترولية، وفق مصادر على صلة وثيقة بالملف، مشيرة إلى أن اللجنة راعت عند المراجعة الحالية الانخفاض الكبير في السعر العالمي.

وأضافت المصادر في تصريحاتها لنشرة حابي الصادرة عن بوابة حابي جورنال، أن المناقشات الأخيرة بين مسؤولين في اللجنة ووزيرة التجارة والصناعة دارت حول متوسط السعر الذي حدده اتحاد الصناعات في مذكرته الأخيرة للحكومة بشأن الأسعار والتي طالب فيها بأن يكون السعر بين 2.5 و3.5 دولار على أقصى تقدير.

وأشارت المصادر إلى أن هناك مصنعين في عدة قطاعات أبرزها الصناعات الكيماوية والأسمدة والصناعات المعدنية تلقوا اتصالات من مسؤولين في وزارتي الصناعة والبترول للتباحث حول السعر الذي تحتاج إليه تلك القطاعات حتى تتمكن من تحقيق أهدافها على اعتبار أنها كثيفة الاستخدام للطاقة ويمثل الغاز مدخلًا رئيسيًا في الإنتاج بها.

وأوضحت المصادر أن وزيرة الصناعة نيفين جامع عقدت اجتماعًا مع وزير البترول والثروة المعدنية، طارق الملا طالبت خلاله بمراعاة احتياجات القطاع الصناعي خلال الفترة الحالية لتخفيف الأعباء عنهم ورفع قدراتهم الإنتاجية، بما يسمح بزيادة تنافسية المنتجات المصرية بمختلف الأسواق الخارجية، ومن ثم تحقيق استراتيجية رفع الصادرات إلى 100 مليار دولار.

الوزيرة نيفين جامع قدمت ملفًا كاملًا عن احتياجات القطاع من الطاقة

محادثات مع مستثمري الأنشطة كثيفة الاستخدام للطاقة حول احتياجاتهم

وتابعت أن الوزيرة قدمت ملفًا كاملًا عن الصناعة واحتياجاتها وأرفقت به مذكرة اتحاد الصناعات لمناقشتها من قبل لجنة متابعة آلية التسعير التلقائي للمواد البترولية، والتي تضم ممثلين من كل من وزارة البترول والثروة المعدنية وممثلين من وزارة المالية والهيئة المصرية العامة للبترول.

وقال اتحاد الصناعات في المذكرة التي قدمها للوزارة في يوليو الماضي وسلطت عليها جريدة حابي الضوء في ملف عن الطاقة بداية الشهر الجاري، إن الأسعار الحالية للطاقة لا تتناسب مع احتياجات السوق والوضع الحالي للصناعة، خاصة مع تحركات الحكومة لتعميق التصنيع المحلي والاعتماد على المنتجات الوطنية في تلبية احتياجات السوق، والخطط التي تم الإعلان عنها للوصول بقيمة الصادرات إلى نحو 100 مليار دولار خلال الفترة المقبلة.

وأضاف أن السعر العادل للغاز للقطاع الصناعي لا بد أن تتراوح بين 2.5 و3.5 دولار للمليون وحدة حرارية حسب احتياجات كل قطاع، وبما لا يضر بإيرادات الحكومة، وأن كل سنت سيتم خفضه من سعر الغاز سيكون له أثر على معدلات التصنيع وإعادة خطوط الإنتاج المعطلة، ورفع معدلات التصدير، حيث ستتمكن المنتجات المصرية من المنافسة بقوة في مختلف الأسواق.

وقرر مجلس الوزراء برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي في شهر أكتوبر الماضي، تشكيل لجنة لمراجعة أسعار الطاقة كل 6 أشهر بصفة دورية؛ وعقدت اللجنة بالفعل اجتماعها الأول في نفس الشهر وخفضت أسعار الغاز لصناعة الأسمنت إلى 6 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بدلًا من 8 دولارات، والحديد والصلب، والألومنيوم، والنحاس، والسيراميك والبورسلين إلى 5.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بدلا من 7 دولارات.

وفي مارس الماضي عقدت اللجنة اجتماعها الثاني وقررت خفض سعر الغاز الطبيعي للصناعة عند 4.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- تأكيدًا لنشرة حابي.. بي إنفستمنتس تعلن تعيين هيرميس لدراسة البدائل الإستراتيجية لطرح شركة ابتكار في البورصة
- عادل حامد: المصرية للاتصالات مستمرة في تنفيذ خطط تطوير البنية التحتية في جميع أنحاء الجمهورية
- عقد النسخة الثانية من مؤتمر هيرميس الاستثماري الرقمي
- أسهم أوروبا تواجه أسوأ موجة مبيعات في 3 أشهر بفعل مخاوف الإغلاق واتهامات لبنوك
- النفط يهبط أكثر من 4% مع انحسار التوقعات الاقتصادية وسط تزايد إصابات كورونا